

الملف

رضوان عقيل

مصطفى سليمان: رافقت الانتخابات
أنشك استطلاعات رأي غبّ الطلب

انشغل اللبنانيون في الانتخابات النيابية الاخيرة بالاستطلاعات والقراءات التي سبقت هذا الاستحقاق، ولم يكن معظمها على قدر من القواعد التي يتطلبها هذا العلم الذي تتبعه المدرستان الاميركية والاوروبية، ويقدم نتائج متطابقة الى حد كبير تلامس ارقام حصيلة صناديق الاقتراع. انتحل كثيرون صفة احصائي - دوفا تعميم - وقدموا خلاصات لخدمة هذا الفريق او ذاك



رئيس مركز "ماء داتا" الاحصائي الاستشاري الدكتور مصطفى سليمان.

اعطت الاحزاب والشخصيات المستقلة استطلاعات الرأي اضافة الى دراساتها الداخلية الاهتمام المطلوب قبل بت رسم خريطة تحالفاتها واسقاط اسماء المرشحين على لوائحها. تابع الجميع الارقام التي يحصلها كل طرف او منافسه، لاسيما في معرفة الحاصل الانتخابي الذي يحققه، اضافة الى التدقيق في الصوت التفضيلي الذي كان شاغل الجميع حتى ضمن اعضاء اللائحة الواحدة. اين كان علم الاحصاء من دورة 2018، وهل تم تطبيقه بالشكل الصحيح وفق الشروط العلمية التي تحكم استطلاعات الرأي وكيفية صدور النتائج ونشرها؟

يقدم رئيس مركز "ماء داتا" الاحصائي الاستشاري الدكتور مصطفى سليمان لـ"الامن العام" جملة من الملاحظات على الاستطلاعات التي رافقت العملية الانتخابية.

■ هل اظهرت مؤسسات الاحصاء في لبنان درجة عالية من التقنية والقواعد العلمية المطلوبة في مواكبة الانتخابات النيابية الاخيرة؟

□ افشل استطلاعات الرأي، تلك التي رافقت الانتخابات الاخيرة. هناك مؤسسات تسمى احصائية لكنها ليست كذلك. من احتل الشاشات ليسوا من الاحصائيين وكانوا يتحدثون في الاحصاء. يجب ان يكون لكل واحد مهنة وشهادة. اذا امتلك شخص مستشفى هل يصبح طبيباً او جراحاً اذا لم يكن من دارسي هذا الاختصاص؟ ما جرى في الانتخابات الاخيرة كان الطف من انتخابات 2009، حيث ان هؤلاء الشباب غيروا صفاتهم. كانوا في انتخابات 2009 يسمون انفسهم بأنهم من الاحصائيين وفي الدورة الاخيرة اطلقوا عليهم صفة خبراء انتخابيين يتحدثون في الاحصاء. لم ينشر اي منهم دراسة احصائية واضحة ممنهجة ومشروحة،

بل كان اصحابها يطلقون ارقاماً على غرار ما تناولوها في ليلة نتائج انتخابات 2009 على الشاشة الكبرى. وكذبت الصناديق ونتائجها كلامهم انذاك.

■ لماذا هذا التعميم الذي تعلنه على كل من يعمل في حقل الاحصاء واجراء الاستطلاعات؟

□ في بساطة لأنهم انكشفوا امام اللبنانيين بأنهم ليسوا من الاحصائيين واصحاب هذا العلم. كانوا يتحدثون على الشاشة من دون وثائق وبلا نصوص مكتوبة. كانوا يقومون بحملات دعائية لتبخيص اناس والتخبر بأخرين. تتغير الارقام في ظروف غير واضحة. استخدم بعض الاحزاب والشخصيات هذا السياق للضغط على احزابهم من داخلها وعلى تياراتهم وجمهورهم لانتاج مرشحين كيفما شاء صاحب القرار.

■ هل كانت الاستطلاعات تتم على اساس غب الطلب؟ □ اسوأ من غب الطلب. كانت ارقام تؤلف على الطاولة، ولم تكن استطلاعات وتخرج جزافاً من المتحدثين. السؤال هل لاحظ الصحافيون فرقا احصائية في الشوارع والمناطق. انا اقود فريق عمل احصائي كبير اكايمي وجامعي منذ سنوات طويلة وموجود في المجتمع بين بيروت وسائر المناطق. لم اسمع قبيل الانتخابات الاخيرة باستطلاعات صحيحة. تم بعضها عبر التلفزيون والناس لا تثق بهذه الطريقة. الشخص لا يتحدث بصراحة عبر الهاتف لانه مكشوف وتخوفاً من الرقابة لان صاحب الرقم يكون مكشوفاً.

■ المعايير التي اعتمدها هذه المؤسسات هل يمكننا القول انها لم تطبق قواعد الاحصاء؟

□ هذه المعايير مرتبطة بمصادر التمويل وكانت الارقام توزع هدايا بالتلفون والـ"واتس آب". من يمنحك تعبك مجاناً هناك من يعطيه ثمن خبزه. السؤال من يقدم لهؤلاء النفقات عندما يقدمون هذه الخدمات للاحزاب والشخصيات.

■ هل كانت الاحزاب والشخصيات التي دفعت اموالاً لهذه المؤسسات مغشوشة بها الى هذه الدرجة؟

□ هناك من دفع اموالاً. لكنني لا اظن ان الاحزاب دفعت اموالاً.

■ ثمة مستقلون دفعوا مبالغ مالية لهذه المؤسسات؟

□ انتهت الانتخابات وعلى هؤلاء ان يقدموا نسخاً عن هذه التقارير. نحن في مركز "ماء داتا" ننشر التقارير كما هي عند اقفال الصناديق. لم نشهد اي تقرير عند اقفالها. الاحصاءات هي ملك الرأي العام. لم نجد اي نشرة موثقة مكتوبة وموقعة. يفرض القانون على الاحصائي ان يقول لمن هذه الدراسة ومن دفع ثمنها. تتناول هيئة الاشراف على الانتخابات هذا الجانب بشكل خجول لان قانون الانتخاب ناقص من حيث المسألة الاحصائية. قانون الانتخاب مثل قانون الطب والمحاماة والصيدلة يجب ان يفرض النشر على الاحصائي وان يحدد مواصفاته.

■ هل اسأنا الى هذا العلم؟

□ نعم تمت الاساءة كثيراً.

■ كيف مر هذا الامر على الجمهور اللبناني المسيس؟

□ لان الاعلام يمرر كل شيء. تتحمل المؤسسات الاعلامية هذا الامر بنسبة 90%. الصحافة في التسعينات كانت رائدة في نشر استطلاعات الرأي. وكان المطلوب طمس الحقيقة و اظهار الدجل.

■ بأي طريقة كانت تتم العينات وهل بطريقة عشوائية بعيدة من اتباع قواعد الاستطلاعات وشروطها؟

□ اذا لم تستح افعل ما شئت. من يدعي انه قام باحصاء عليه ان يشرح المنهجية والتقنية التي نفذها في هذا الخصوص. لا احد يستطيع

مس العلم افما سوق الاحصاء هي التي تم مسها. اصبحت سوق الانتخابات في لبنان في اسوأ سمعة عالمية. عام 1996 صنف البرلمان الاوروي لبنان في طليعة البلدان التي تسبق انتخاباتها استطلاعات الرأي العام وهي تتمتع بالدقة.

■ اين كان اساتذة الجامعات والخبراء في الاحصاء من هذا التمادي؟

□ كنا ومازلنا موجودين ونتجول في كل الاماكن. لم نتلق الدعوات من المؤسسات الاعلامية للحدث والمشاركة واجراء المقابلات. ثمة قرارات مدعومة مالية لمحاربتنا. ثمة مؤسسات تقبض من اجل ان لا تنشر لاصحاب الاختصاص.

■ المؤسسات التي نبتت كالفطر في البلد هل ثمة من ينظمها؟

□ تلاعبت بالكبار والصغار و باحزاب كبرى. لا يوجد قانون في لبنان للعمل الاحصائي الامر الذي يؤدي الى وقوع الفوضى والفساد وتحكم الجهل بالعلم. علم الاقتصاد يقول ان العملة المزورة تطرد الصحيحة من السوق. واقول ان هؤلاء طردوا كل اساتذة الجامعات والباحثين في الاحصاء من السوق من دون إستثناء والتمويل بكل صراحة غير لبناني. المطلوب من الدولة هنا هو وجود قانون .

■ لو قارن واقع لبنان في ميدان الاحصاء مع بلدان المنطقة؟

□ لبنان كان في المركز الاول وتراجع في الاعوام الاخيرة واصبح في موقع متأخر. لا اريد ان اعطي شهادات لاحد. جرى تصنيفنا في مستوى عال في التسعينات حيث لم تكن هناك استطلاعات في تركيا وفلسطين المحتلة.

■ كيف ينظر الاوروبيون والاميركيون الى حال الاحصاءات في لبنان؟

□ نحن تلاميذ هذه البلدان. درست الدكتوراه في الاحصاء في باريس واطلعت على المنهجية عند الاميركيين، وما زالوا الرواد. لكننا نحن في لبنان ومركز "ماء داتا" الاحصائي الاستشاري طورنا منهجيات لم تتطور في الخارج. حصلنا على عينات دقيقة التمثيل في مجتمع لا احصاء. وصلت دقة عيناتنا الى نحو 99%. وهذا ما

حصل في العامين 1992 و1996 وفي الانتخابات البلدية ايضاً. اقول على مستوى علم الاحصاء اننا سجلنا باسم مركزنا والجامعة اللبنانية انجازات عدة في هذا الحقل.

■ لماذا لم يقدم اصحاب هذا العلم في لبنان على تأسيس جمعية لتنظيم هذا القطاع؟

□ من غير المسموح تأسيس جمعية للاحصائيين. حاولنا مرات عدة وواجهتنا عراقيل. يوجد عشرات الدكاترة في هذا العلم في لبنان. ويا للاسف هناك غير احصائيين يعلمون مادة الاحصاء في الجامعة اللبنانية وجامعات خاصة وبعضهم من اساتذة في الادب العربي واختصاصات اخرى. في اختصار من غير المسموح لنا انشاء جمعية. في العام 2000 صدر شعار على لسان عميد في الجامعة اللبنانية طالب بالغاء مادة الاحصاء في الجامعة اللبنانية وجامعات خاصة وبعضهم من اساتذة في الادب العربي واختصاصات اخرى. في اختصار من غير المسموح لنا انشاء جمعية. في العام 2000 صدر شعار على لسان عميد في الجامعة اللبنانية طالب بالغاء مادة الاحصاء في الجامعة اللبنانية وجامعات خاصة وبعضهم من اساتذة في الادب العربي واختصاصات اخرى. في اختصار من غير المسموح لنا انشاء جمعية.

■ من خلال مشوارك في هذا العلم كيف ينبغي ان تتم عملية اجراء العينات؟

□ نحن نعد الاحصاء في يوم واحد ونصدر نتائجها ليلاً من خلال الاستناد الى عينات دقيقة. اتبعنا منهجية عملية وجديدة وتطبيق علم الاحصاء في كل الميادين في الاعلام وعلم الاجتماع والنفوس والسياسة. كنا نبدع ونؤسس في هذا الحقل ونؤسس عينات "زخة البرد" التي لا تسأل الشخص عن طائفته ومذهبه. اللبنانيون محترمون ولا سيما ان كثيرين منهم لا يتقبلون مؤسسات احصائية قدمت نتائج غير دقيقة. المطلوب قانون ينظم هذا الحقل لوقف الاحتيال على الناس ومنع التلاعب بعقولهم.

■ كيف رأيت عمل ماكينات الاحزاب ابان الانتخابات؟

□ ماكينات الاحزاب ناجحة في العمل الانتخابي احصائياً، وتعرف من معها ومن ضدها. فشلت في استطلاعات الرأي لانها لم تكن محايدة. كأن المطلوب "دعس" العلم في لبنان. الفساد يستشري في البلد وهو مدعوم من الخارج. قانون الانتخاب لم يتطرق الى الاحصاء. يبقى علم الاحصاء موجوداً لكن تعليمه يتم بفلتان.